وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية وسوق الجملة التابع لها وكذلك سوق العامرية عن العام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠٠٩/٣/٣١ باعتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٧/١٨ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها وكذلك سوق العامرية عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢١٥٨٨٦٧٣,٦٩ ج (فقط واحد وعشرون مليونًا وخمسمائة وثمانية وثمانون ألفًا وستمائة وثلاثة وسبعون جنيهًا وتسعة وستون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق وكذلك سوق العامرية مبلغ ١٣٩٥٨١٩٦,٠٨ ج (فقط ثلاثة عشر مليونًا وتسعمائة وثمانية وخمسون ألفًا ومائة وستة وتسعون جنيهًا وثمانية قروش لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٧٦٣٠٤٧٧,٦١ ج (فقط سبعة ملايين وستمائة وثلاثون ألفًا وأربعمائة وسبعة وسبعون جنيهًا وواحد وستون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام المضاف إليه سوق العامرية الذى بلغ فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ٥٩٢٧٠١٦٧,٩١ ج (فقط تسعة وخمسون مليونًا ومائتان وسبعون ألفًا ومائة وسبعة وستون جنيهًا وواحد وتسعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٧/١٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى